Publication	Al Ahram Al Massai
Date	December 19, 2016
Circulation	230,000
Country	Egypt
Article Type	Ministry of Health News
Headline	Drug pricing crisis: MoH says ‘no retreat’; drugmakers say ‘no surrender’
Page	Front Page
Reporter	Ahmed El Mahdy , Mohamed Rabei Ghazala

أزمة الأدوية.. «الشركات»: لا تراجع.. و«الصحة»: لا استسلام

المصنعون يقاطعون اجتماع الوزارة لإقرار الـ50 % زيادة.. و«عماد» يبحث عن حلول ما بعد المهلة

غرفة «صناعة الأدوية» تشكو «انعدام الثقة».. ومصدر يؤكد: لم نرسل أى قوائم للوزارة

كتب: محمد ربيع غزالة وأحمد المهدى:

تعقّدت جميع الطرق لحل الأزمة الدائرة بين وزارة الصحة وشركات الأدوية، بعد انتهاء مهلة الوزارة للشركات أمس، بإرسال قوائم الأدوية المراد تحريك أسعارها بحد أدنى 5 منتجات لكل شركة بنسبة 10 % كحد أقصى للمنتجات المحلية و15 % للمستوردة، حيث امتنعت الشركات عن إرسال القوائم وقاطعت الاجتماع الذى دعا إليه وزير الصحة، متمسكة برفع الأسعار بنسبة 50 %.

وكشف مصدر مسئول أن الوزير تواصل مع مسئولى غرفة الدواء الذين تمسكوا بزيادة 50 % الأمر الذى أدى إلى تراجع وزارة الصحة ورفع الحد الأقصى للمنتجات التى من المقرر تحريك أسعارها لكل شركة من 10 % إلى 15 % للأدوية المصنعة محليا، ومن 15 % إلى 20 % للأدوية المستوردة من الخارج، مع الإبقاء على الحد الأدنى، وهو 5 أصناف دوائية لكل شركة دون تغيير.

كما قررت إدارة الصيدلة فى العرض الذى تم عرضه على شركات الدواء رفع أسعار المنتجات أقل من 30 جنيها بنسبة 50 %،

أحمد عماد

شريف إسماعيل

والمنتجات التى تتراوح أسعارها من 30 إلى 50 جنيها بنسبة 35 %، فيما يتم رفع أسعار الأدوية الأغلى من 50 جنيها بنسبة 20 % الأمر الذى قوبل بالرفض من قبل بعض شركات الأدوية.

وفى سياق آخر، أعلنت وزارة الصحة والسكان عن توافر أولى دفعات أدوية مشتقات الدم بالسوق المصرية خلال الأسبوع الحالى، بالإضافة إلى باقى الأصناف مثل الدانتى اتش آر، وعقار الألبومين ومستحضرات دوائية أخرى من ضمن النواقص بالسوق تم شحنها من بلد المنشأ وفى طريقها إلى مصر.

وكشف مصدر مسئول بغرفة صناعة الدواء باتحاد الصناعات، لـ«الأهرام المسائى» عدم تقديم الشركات الكبرى المنتجة للدواء بما فيها الشركات «مالتى ناشونال» عن عدم إرسال أى قوائم لوزارة الصحة بالمستحضرات بعد مد المهلة التى انتهت أمس.

وقال: «كان الاتفاق على النحو التالى: تحريك 15 % من مستحضرات كل شركة بنسبة 50 % من نسبة فرق سعر العملة التى شهدت ارتفاعا كبيرا على أن تبدأ زيادة الأسعار فى نهاية يناير المقبل ليكون هناك استقرار تشهده سوق الصرف بعد مرور 3 أشهر على تحرير سعر الصرف بالسوق المحلية».

وتابع: «بالإضافة إلى أن كل 6 أشهر يتم تحريك سعر 15 % من المستحضرات المتبقية بناء على سعر الدولار فى السوق، فإن زيادة نسبة الـ10 % فقط من المستحضرات لن تجدى مع كل شركة بسبب الخسائر التى قد تصل إلى 30 مليون جنيه سنويا».

وأشار إلى أن هناك حالة انعدام ثقة بين أصحاب الشركات والوزارة بعدما فاجأت الوزارة المصانع ببيان تطالب فيه بإرسال قائمتين، الأولى تحتوى على نسبة 10 % من مستحضرات كل شركة التى ترغب فى زيادة سعرها، والقائمة الثانية تتضمن أسماء جميع المستحضرات التى تنتجها كل شركة متجاهلة الاتفاق الذى يصب فى صالح المريض.